مخاطر العولمة الاقتصادية

رؤية إسلامية

إعـــــــــــداد

دكتور / حسين حسين شحاتة

الأستاذ بكلية التجارة ـ جامعة الأزهر

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

مخاطر العولمة الاقتصادية

رؤية إسلامية

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات.....2

تقـــــــديم.....3

معنى (مفهوم) العولمة الاقتصادية 4

المآرب الحقيقية للعولمة الاقتصادية المعاصرة 4

مخاطر العولمة الاقتصادية على اقتصاديات الدول الإسلامية.....5

نظرة الإسلام إلى العولمة الاقتصادية 6

الضوابط الشرعية للعولمة الاقتصادية 6

العولمة الاقتصادية المعاصرة مخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.....7

المنهج الإسلامى لمواجهة مخاطر العولمة الاقتصادية 8

ميثاق التعاون الاقتصادى بين الدول الإسلامية : ضرورة شرعية وحاجة اقتصادية 8

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقـــــــديم

لقد أفصح أنصار العولمة الاقتصادية عن مقاصدهم الحقيقية ومن أهمها تحويل دول العالم الثالث إلى تُبّع للرأسمالية العالمية تحت إِمْرِة أمريكا، وهذا ما يطلق عليه مفهوم: " رسملة العالم "، وبذلك يسيطرون تحت مظلة العولمة على مقدراتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مستخدمين فى ذلك المنظمات الاقتصادية العالمية مثل : صندوق النقد الدولى ـ والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ـ والمنظمة العالمية للتجارة ، ومن أساليب ذلك الشركات العالمية المتعددة الجنسيات و التى تعمل بسلاح الإغراق والاحتكار السيطرة والاستغلال .

ولقد استطاعت أمريكا ودول أوروبا ومن على شاكلتهم السيطرة على المنظمات العالمية السياسية لتسخرها فى خدمة العولمة الاقتصادية ، .. وبالرغم من التحذيرات الصادقة من بعض الاقتصاديين العالميين لدول العالم الثالث بأن لا يقعوا فى فخ العولمة ، ومع ذلك فقد وَقَعَتْ الدول العربية والإسلامية فى هذا الفخ وبدأت شعوبها تعانى من مشاكل منها مشكلة عدم المنافسة المتكافئة وأثرها على البطالة ، ومشكلة التلوث العقائدى والأخلاقى والسلوكى و البيئى و الذى نقلته الدول الكبرى إلى الدول الفقيرة وبصفة خاصة قضية التخلص من النفايات الصناعية ومن السلع المتقادمة المحظورة على الآدميين .

ولقد أثيرت هذه المشكلات وغيرها تساؤلات حول الشعوب المقهورة فى دول العالم الثالث ومنها الدول العربية والإسلامية ، وعلت الاستغاثات .. ولكن صمت الآذان خوفاً ورهبة من قراصنة الرأسمالية الظالمة الطاغية التى لا تألوا إلاّ ولا ذمة وعلى رأسها أمريكا .

وتتضمن هذه الدراسة المتواضعة بعض المعالم الأساسية حول مخاطر العولمة الاقتصادية وآثارها السلبية على الأمة الإسلامية وبيان أن الجهاد ضدها يعتبر ضرورة شرعية وحاجة اقتصادية، وبيان المنهج الإسلامى لمقاومتها وضرورة وجود التعاون بين الدول الإسلامية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معنى (مفهوم) العولمة الاقتصادية .

مصطلح العولمة الاقتصادية من المصطلحات السائدة فى كافة أجهزة ووسائل الإعلام، ويروج له أمريكا والغرب .. ولها مفاهيم شتى، فمن المفكرين من ينظر إليها على أنها جزء من النظام العالمى الجديد، وتقوم على مبادئ حرية: حركة السلع والخدمات والأموال والعمال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية، ومن المفكرين من يراها على أنها تنافس بين قوى العالم الاقتصادية القوية والضعيفة على السيطرة على الاقتصاد، كل حسب استطاعته وقدراته، و الرابح هو القوى والخاسر هو الضعيف من خلال رفع كافة الحواجز والقيود أمام التجارة الدولية .

ومن المفكرين من يراها على أنها حيلة جديدة لاستمرار الهيمنة الاقتصادية على ثروات دول العالم الثالث ومنها الدول الإسلامية تحت شعار الحرية الاقتصادية والتعاون وحفظ حقوق الإنسان وغير ذلك من الشعارات .

ومن المفكرين من يراها على أنها نموذج جديد من نماذج سيطرة أمريكا ودول أوروبا على دول العالم الثالث من خلال سيطرة الشركات العالمية الكبيرة على مختلف عوامل الإنتاج والأسواق فى دول العالم .

ومهما تباينت المفاهيم فإن ظاهر العولمة كما يقولون : التعاون ورعاية مصالح الدول والمحافظة على حقوق الإنسان وباطنها الهيمنة والسيطرة على اقتصاديات دول العالم الثالث ومنها الدول العربية والإسلامية ، وهى شر واقع لا محالة وأن مآل تلك الدول هو التبعية الكاملة للدول الصناعية الغنية فإثمها أكبر من نفعها وهى شر وظلم وبغى وعدوان من القوى على الضعيف .

المآرب الحقيقية للعولمة الاقتصادية المعاصرة .

من أغراض العولمة الاقتصادية الحقيقية هى : إغناء الدول الغنية وإفقار الدول الفقيرة ، فهى نظام سيطرة الأغنياء على أرزاق الفقراء ، ويسميها البعض : بأنها منتديات اقتصادية للهيمنة والسيطرة والقرصنة والإذلال تحت وطأة الحاجات الأصلية للإنسان .

ويجب أن نقر أن نظام العولمة الاقتصادية شر لا بد منه ، ويجب على الدول الفقيرة المواجهة والتحدى والجهاد ، وهذا كله يحتاج إلى تضحية ، فلا نصر بلا جهاد ، ولا جهاد بدون تضحية عزيزة ، ولا يجب أن يظن أحد من دول العالم الثالث أن هناك أخوة وحب ومودة ورعاية مصالح والمحافظة على حقوق الإنسان كما يدعون كذباً " كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلاّ كذباً " ، بل الحقيقة الحقد والكراهية والتربص والاستغلال ومحاولة القضاء على الحضارات والقيم والمثل والمعتقدات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مخاطر العولمة الاقتصادية على اقتصاديات الدول الإسلامية

ومن أهم المخاطر التى تواجه اقتصاديات دول العالم الثالث ومنها الدول الإسلامية من العولمة الاقتصادية ما يلى :

[1] ـ ارتفاع أسعار الحاجات الأصلية للإنسان ليعيش فقيراً ولاسيما بعد إلغاء سياسة الدعم ورفع كافة القيود وهذا يحقق مآرب الدول الغنية ذات الاقتصاديات القوية .

[2] ـ انخفاض حصيلة الدول الفقيرة من الرسوم الجمركية على الواردات ، وهذا يسبب خللاً فى ميزانية الدولة مما يضطرها إلى رفع أسعار الضرائب أو فرض ضرائب جديدة ، وليس ما يحدث فى مصر الآن منا ببعيد .

[3] ـ ازدياد حدة البطالة فى دول العالم الثالث حيث يتم منع انتقال العمال منها إلى الدول الغنية ، كما أن المنافسة غير العادلة بين الصناعة المحلية والصناعة الأجنبية تقود إلى توقف العديد من المصانع وتشريد العاملين ..... وهذا هو الواقع فعلاً .

[4] ـ انخفاض أجور العاملين فى دول العالم الثالث بالنسبة لأجور نظرائهم فى الدول المتقدمة ـ بالرغم من ارتفاع أرباح الشركات العالمية وهذا فى حد ذاته استغلال للعنصر البشرى فى الدول الفقيرة .

[5] ـ قيام الدول الغنية بالتخلص من النفايات فى الدول الفقيرة ، وهذا يحدث الأضرار بدول العالم الثالث وهذا ما حدث فعلاً ونشرته أجهزة الإعلام العالمية ، ويكلف تلك الدول نفقات علاج ونحوها باهظة .

[6] ـ التدخل السافر فى شئون دول العالم الثالث سياسياً فلا يمكن الفصل بين الهيمنة الاقتصادية والهيمنة السياسية .. والغاية الكبرى هى إذلال الشعوب الفقيرة لتسير فى ركب الدول الغنية .

[7] ـ نشر الثقافات الفاسدة التى تهدد قيم وأخلاق ومعتقدات وعادات دول العالم الثالث ومنها الدول الإسلامية .. وهذا كوسيلة لنشر الفساد الدينى والأخلاقى والسلوكى .. وهذا ما تحقق فعلاً فى معظم دول العالم الثالث .

[8] ـ نشر سلوكيات جديدة على المستهلك فى دول العالم الثالث ما كان يعرفها ولا يألفها مما أرهقت ميزانيات البيوت .

هذه بعض المخاطر الخسيسة من العولمة الاقتصادية .. وهى واقعة ولا يستطيع أحد أن ينكرها أو يخفيها .. وهى تتعارض مع قيم وأخلاق وسلوكيات المجتمع الإسلامى ، وتحليل ذلك وارد فى الصفحات التالية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظرة الإسلام إلى العولمة الاقتصادية .

يدعو الدين الإسلامى إلى التعاون على البر والتقوى ، وينهى عن التعاون على الإثم والعدوان ، ودليل ذلك من القرآن الكريم قول الله تبارك وتعالى : ﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾ [المائدة : (2)] ، وتعتبر العلاقات الاقتصادية بين الدول الإسلامية وغير الإسلامية القائمة على العدل من نماذج التعاون على البر والتقوى ، ولقد حض رسول الله (ﷺ) على ذلك فقال : " البلاد بلاد الله والعباد عباد الله ، فأى موضع رأيت فيه رفقاً فأقم "(الطبرانى)

كما لم تحرم الشريعة الإسلامية التعامل مع غير المسلمين فى أى مكان من العالم ، وفقاً لمبدأ عالمية الإسلام ،وفى هذا المقام يقول الله تبارك وتعالى : ﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ، ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين ، إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم فى الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هو الظالمون ﴾ [الممتحنة:8 ـ 9] .

فالإسلام يرحب بالعولمة الاقتصادية التى تقوم على التعاون الصادق لما فيه مصلحة الناس جميعاً ، والسؤال هل يتحقق فى العولمة الاقتصادية المعاصرة مبدأ التعاون وفقاً للضوابط الإسلامية .

الضوابط الشرعية للعولمة الاقتصادية .

ومن أهم الضوابط الشرعية التى تضبط العولمة الاقتصادية ما يلى :

[1] ـ قاعدة العدل والتى تقضى بأنه لا يجوز الاعتداء ظلماً على نفس ومال وعرض الغير ، ودليل ذلك قول الله تبارك وتعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنئان قوم على ألاّ تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى ، واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون ﴾ [المائدة : (8)] .

[2] ـ قاعدة لا ضرر ولا ضرار ، فلا يجوز لأى دولة أن تسبب ضرراً لدولة أخرى ، فعلى سبيل المثال لا يجوز تصدير التلوث والنفايات إلى دول أخرى كما يحدث الآن بين الدول الصناعية الغنية ودول العالم الثالث الفقيرة ومنها الدول العربية والإسلامية .

[3] ـ قاعدة الحلال الطيب : ومقتضى هذه القاعدة أن تكون المعاملات فى مجال ما أحله الله من الطيبات وتجنب كافة المعاملات التى نهى الشرع عنها ، والأصل فى المعاملات الحل إلاّ ما حرم بنص صريح من الكتاب والسنة .

[4] ـ قاعدة المعاملة بالمثل : ويظهر أثر تطبيق هذه القاعدة فى حالة الرسوم الجمركية والحماية الوطنية .. وفى كل الحالات يجب أن تكون الوسائل التى تحقق هذه القاعدة مشروعة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[5] ـ قاعدة الوفاء بالعقود والعهود : ودليل هذه القاعدة من الكتاب قول الله تبارك وتعالى :﴿يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ﴾ [المائدة : (1)] ، وقول الرسول (ﷺ) : " من كان بينه وبين قوم عهد فلا يحلن عهداً ، ولا يشدنه حتى يمضى أمره ، أو ينبذ إليهم على سواء " (أبو داود والترمذى) ، ويقول الرسول (ﷺ) : " المسلمون عند شروطهم إلاّ شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً " (أحمد) .

[6] ـ قاعدة حسن المعاملة : ودليل هذه القاعدة من الكتاب قول الله تبارك وتعالى:﴿ وقولوا للناس حسناً﴾ [البقرة : (83)] ، ويقول الرسول (ﷺ) : " رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى " (البخارى) ، وتقوم المعاملات الاقتصادية فى الإسلام بصفة عامة على الأخلاق الحسنة مثل الصدق والأمانة والوفاء والتسامح والتيسير والقناعة والاستقامة والإيثار والنصيحة .

فهل تلتزم العولمة الاقتصادية المعاصرة بهذه الضوابط الشرعية حتى يقرها الإسلام ؟ الإجابة بلا ... وتفصيل ذلك فى البند التالى .

العولمة الاقتصادية المعاصرة مخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية

فإذا طبقنا الضوابط الشرعية السابق بيانها على العولمة الاقتصادية المعاصرة تتبين الحقائق الآتية :

أولاً : تقوم العولمة الاقتصادية على ظلم الدول الفقيرة (ومنها دول العالم الثالث) من الدول الغنية مثل أمريكا وأوربا ومن على شاكلتهم وهذا يخالف شرع الله عز وجل الذى حرم الظلم ، وحث المسلمين على جهاد الظالمين .

ثانياً : تقوم العولمة الاقتصادية على الاعتداء على أموال الغير بدون حق ـ اعتداء الغنى على الفقير والإسلام ينهى عن الاعتداء والبغى ، ويحث على التعاون والتكافل .

ثالثاً : تقوم العولمة الاقتصادية على الاحتكار والسيطرة والاستغلال من قبل الدول الغنية الصناعية وهذا محرم فى الشريعة الإسلامية ـ والمحتكر فى منظور الإسلام ملعون .

رابعاً : من مقاصد العولمة الهيمنة والتدخل فى شئون دول العالم الثالث فهى عكس الحرية .. ولقد نهى الإسلام عن السيطرة والاستغلال .

خامساً : تقوم العولمة على الحرية المزيفة وتطبيق مبدأ الغاية تبرر الوسيلة ، وفى الإسلام لابد أن تكون الغاية مشروعة وأن تكون الوسيلة مشروعة كذلك ، ولكن وسائل العولمة الاقتصادية والتى تقوم على السيادة للأقوى والإغراق والاحتكار والظلم وهذا مخالف لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

وخلاصة القول بأن العولمة الاقتصادية المعاصرة الوضعية بمفاهيمها وأساليبها وحيلها تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ويجب التصدى لها للمحافظة على ثروات الأمة الإسلامية وهذا يعتبر من الجهاد المشروع ، ويدخل فى نطاق قول الرسول (ﷺ) : " من مات دون ماله فهو شهيد " ، ولكن كيف ؟؟ !! .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنهج الإسلامى لمواجهة مخاطر العولمة الاقتصادية .

مما لا شك فيه أن نيران العولمة قد أوقعت بالناس فى دول العالم الثالث بصفة عامة وبالدول بصفة خاصة الحياة الضنك .. وأمامهم : إماَّ الاستسلام والعيش فى ذل .. وإما الجهاد حتى النصر .. ويجب على المسلمين فى دول العالم الثالث أن يستشعروا حديث رسول الله (ﷺ) الذى يقول فيه : " من مات دون ماله فهو شهيد " ولا يجوز لهم الاستسلام ويقولون لا طاقة لنا بالتصدى للعولمة .

ومن وسائل الجهاد المشروعة ما يلى :

[1] ـ التعاون بين الدول العربية والإسلامية والتكامل والتنسيق فيما بينهم لمواجهة المنافسة الأجنبية الخارجية المعتدية وتطبيق مبدأ المقاطعة الاقتصادية حسب الضوابط الشرعية .

[2] ـ تفعيل دور المؤسسات السياسية والمنظمات الاقتصادية بين الدول العربية والإسلامية لتقوم بدورها فى حماية ثروات الأمة حتى يكون مال العرب للعرب ومال المسلمين للمسلمين .

[3] ـ دعم المؤسسات التعاونية التكاملية بين الدول العربية والإسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية .

[4] ـ العمل والإنتاج وتحسين الجودة حتى يمكن مواجهة المنافسة وتحقيق الأمن للعامل وللمال .

[5] ـ الولاء والانتماء والحب للوطن وتجنب الولاء لأعداء الدين والوطن .

[6] ـ الالتزام بالقيم والأخلاق والتصالح مع الله عز وجل وصدق الله القائل:﴿إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم﴾

ولا يتحقق ذلك إلاّ إذا كان هناك ميثاق للتعاون الاقتصادى بين الدول الإسلامية على الأقل فى المرحلة الأولى والذى يقود إلى السوق الإسلامية المشتركة فيما بعد .

ميثاق التعاون الاقتصادى بين الدول الإسلامية : ضرورة شرعية وحاجة اقتصادية .

لقد وضح تماماً المخاطر العظيمة للعولمة الاقتصادية على اقتصاديات الدول الإسلامية ويلزم وضع الخطط والبرامج ورسم السياسات الاستراتيجية واتخاذ القرارات الرشيدة اللازمة للمواجهة ، ولن يكون ذلك من خلال الندوات والمؤتمرات والمحاضرات والمقالات ولكن بالعمل الخالص الفعال والذى يقوم يصفه أساسية على تفعيل التعاون الاقتصادى بين الدول الإسلامية مع التركيز على المحاور الآتية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : استثمار أموال المسلمين فى بلاد المسلمين : واتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تسهيل حركة وتشغيل هذه الأموال وحمايتها من كل سبل الاعتداء وتهيئة الأجواء الاستثمارية لاستقبال تلك الأموال وتشغيلها وفق سلم الأولويات الإسلامية .

ثانياً : تسهيل تبادل الخبرات الاقتصادية بين الدول الإسلامية : ومن وسائل ذلك تفعيل دور المؤسسات والمنظمات والهيئات المعنية بذلك ، ويوجد لدى جامعة الدول العربية العديد من الدراسات الكافية لتحقيق ذلك ، ولكن المشكلة هو كيفية تحويل القول إلى عمل والحلم إلى واقع .

ثالثاً : إقامة مناطق تجارة حرة بين الدول الإسلامية : لقد تمكنت التكتلات الاقتصادية العالمية وكذلك الاتفاقيات الثنائية بين بعض الدول من إنشاء مناطق تجارة حرة وحققت العديد من المنافع المشتركة وإن لم تفعل الدول الإسلامية ذلك يكون ضياع عظيم لمواردها .

رابعاً : إزالة القيود والعوائق التجارية : والتى تحد من سهولة تبادل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج والمعلومات ... بين الدول الإسلامية ، وتكون الدول الإسلامية هى الأَوْلَى بالرعاية وهذا يحتاج إلى إعادة النظر فى قوانين التجارة الخارجية والضرائب .

خامساً : التعاون بين أسواق المال فى الدول الإسلامية : فى ضوء المعاصرة فى تشغيلها طبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، ويتطلب ذلك أيضاً تطوير أدوات التعامل فى هذه الأسواق وابتكار أوراق مالية إسلامية جديدة وهذا يوجب التعاون بين رجال الشريعة والاقتصاد والمال فى الدول الإسلامية .

سادساً : إنشاء كيان اقتصادى كبير فى الدول الإسلامية : يتولى وضع الخطط والبرامج الاقتصادية بما يحقق التعاون والتكامل وتكون له الصلاحية لاتخاذ القرارات الاقتصادية الاستراتيجية التى تحقق مصالح الأمة الإسلامية .

ويتطلب تحقيق هذه الوصايا الاقتصادية الإسلامية إرادة قوية وعزيمة صادقة وتجرد وإيثار وحب لله ولرسوله وللوطن .. وهذا يحقق الأمل المنشود متى يكون ذلك ؟ عسى أن يكون قريباً ، إن نصر الله قريب .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com